العسكري اطلق سراحهم فيما بعد، الا انه أعد ملفات ضدهم لتقديمهم للمحاكمة بتهمة «القيام بإضراب غير قانوني وفقا لانظمة الطوارئ» الاردنية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٢٦٠، ٣ و٤/٢/١٩٨١، ص١٣). وفي يوم ٨/٢/١٩٨١، اجتمعت اللجان اللوائية للمعلمين المضربين في كافة مدن الضفة الغربية، وناقشت قضية الاضراب والمراحل التي يمر بها، والسبل الكفيلة بحماية المعلمين من الهجمة التي تشنها السلطات الاسرائيلية لكسر اضرابهم وطرق مواجهتها. واكدت اللجان في بيان اصدرته عقب ذلك، على مواصلة الاضراب المفتوح حتى تتحقق كافة المطالب العادلة للمعلمين، وطالبت من المعلمين والموظف صفا واحدا بوجه كافة المحاولات الرامية الى طمس حقهم العادل» (وفا، ٩/٢/١٩٨١). وحددت اللجان بعد ذلك، اسماء ممثليها الرسميين الذين يحق لهم التفاوض بالنيابة عنها، كرد على المحاولات الصهيونية الرامية الى إيجاد بدائل عميلة لها. وعادت الجنة العامة الى الاجتماع يوم ١٠/٢/١٩٨١ في مدينة البيرة، وناقشت تطورات الوضع، حيث ثمنت مواقف الطلاب، والهيئات والنقابات الوطنية التي تدعم إضرابهم. وأكدت من جديد على الاستمرار في الاضراب، ورفض كافة المناورات التي أقدمت عليها السلطات الصهيونية، حتى تتحقق كافة مطالب المعلمين العادلة (وفا، ١١/٢/١٩٨١).

إنتهاك حقوق الانسان، وزيارة وفد البرلمان البريطاني

كان الوضع في المناطق المحتلة موضع نقاش داخل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي. فقد اتهم آبا إيبن عضو الكنيست (المعراخ) الحكم العسكري في الضفة الغربية، بانه لا يعاقب على الاعمال فقط، وانما على الاقوال أيضا. وقال إيبن، ان هناك «فرقا شاسعا» بين المعايير المطبقة في اسرائيل وتلك المعمول بها في المناطق المحتلة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦١، ٤ و٥/٢/١٩٨١، ص٣). وقد رد مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، على اتهامات ايبن، وقارن بين الوضع الحالي، والوضع الذي كان سائدا في المناطق المحتلة أثناء فترة حكم المعراخ. واوضح ان احصاءات الفترة بين ١٩٦٧ – ١٩٧٧ اشارت الى «نسف واقفال ١٢٢٤ منزلاً في [الضفة الغربية] بينما لم ينسف سوى ٢٤ منزلاً منذ تولي الحكومة الحالية مهامها» (المصدر نفسه). واستطرد تسيبوري، كاشفا ادعاءات أعضاء المعراخ، انه في ايام هذه الحكومة «لم يطرد سوى أربعة اشخاص من المناطق المحتلة، مقابل ٨٤ شخصا طردوا خلال عهد حكومات المعراخ» (المصدر نفسه، ص٤).

وفي إطار انتهاكات حقوق الانسان التي تمارس في الاراضي المحتلة، اعترفت وزارة الخارجية الاميركية في تقريرها السنوي الى الكونغرس، حول وضع حقوق الانسان في العالم لسنة ١٩٨٠، بان الوضع في الضفة الغربية المحتلة «يميل الى التفاقم». وان السلطات الاسرائيلية أفرطت في استعمال القوة في بعض الاوقات من العام الماضي، لقمع المظاهرات» (السفير، ١١/٢/١٩٨١). واشار التقرير الى اعمال المقاومة في الاراضي المحتلة، والى الاجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه الاهالي العرب، واضاف: «ومما زاد الامر خطورة نشاط بعض المستوطنين، وبتر ساقي اثنين من رؤساء البلديات العرب» (المصدر نفسه). وبين التقرير ان السلطات الاسرائيلية انتهكت اتفاقيات جنيف. فقد نسفت بيوت، أشخاص اشتبه بانهم «متورطون في ارهاب، كما نسفت البيوت التي تقع في أماكن وقعت فيها حوادث ارهابية. وكانت بعض البيوت تختم بالشمع الأحمر، وتشرد العائلات التي تسكن فيها» (المصدر نفسه).

وفي إطار جولته في المنطقة، قام وفد البرلمان البريطاني بزيارة الضفة الغربية يوم ٣/٢/١٩٨١، وحل ضيفا على رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة. وصرح فرانك هولي، أحد اعضاء الوفد، موجها حديثه لمراسل الاذاعة الاسرائيلية: «أرى انكم كلما اسرعتم في التوصل الى الاستنتاج بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية كلما أصبح الوضع أفضل» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٠، ٣ و٤/٢/٩٨١. وعندما لاحظ مراسل الاذاعة موقف التاييد الذي يبديه الوفد للقضية الفلسطينية حاول استفزازه وسؤاله عن «الارهاب»، إلا ان النائب البريطاني اجابه بسرعة: «وماذا بشأن الارهاب الذي يشنه سلاح الجو الاسرائيلي في جنوب لبنان» (المصدر نفسه). وبعد انتهاء زيارة الوفد، قامت السلطات